البوليزاريو تعتبر اعتماده «خطأ بالغ الخطورة»

وزراء اوروبيون يصادقون على اتفاق الصيد البحري مع المغرب

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

صادق وزراء الصيد الأوروبيون على اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي الذي سيمكن 119 باخرة أوروبية، اسبانية وبرتغالية، من الصيد في المياه المغربية مقابل تعويض يبلغ 144 مليون يورو يقدم على مدى أربع سنوات.

وتم التوقيع على هذا الاتفاق الذي صادق عليه كذلك البرلمان الأوروبي في تموز/يوليو 2005 ببروكسيل بعد مفاوضات مكثفة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ويأتي كذلك بعد أكثر من ست سنوات على نهاية اتفاق الصيد السابق بين الطرفين في سنة 1999.

وينص الاتفاق على حصة سنوية من60 ألف طن بالنسبة للصيد السطحي الصناعي تستفيد منه على الخصوص سفن بلدان أوروبا الشمالية.

ويختلف هذا الاتفاق عن سابقيه سواء من حيث العدد المحدود للبواخر المرخص لها بالصيد (119 وحدة) أو من حيث طبيعة الأسطول المرخص له بالعمل في المياه المغربية والذي يتكون في غالبيته من سفن الصيد التقليدي.

كما أن استثناء الصيد بالبحر الأبيض المتوسط من هذا الاتفاق الذي لا يشمل أيضا الأنواع الهشة يدل على ارادة المغرب والاتحاد الأوروبي في التعامل مع قطاع الصيد البحري بروح المسؤولية، كما أكد على ذلك الطرفان خلال التوقيع على الاتفاق.

وأوضحت اللجنة الأوروبية أن هذا الاتفاق الجديد، الذي يأخذ بعين الاعتبار وضع المخزون السمكي، سيعطي الأولوية لتطوير قطاع الصيد المغربي وتمويل المخطط المغربي لاعادة هيكلة الصيد التقليدي والبحث العلمي.

واثار الاتفاق بعد تعديلات ادخلت عليه تحفظات اوروبية واحتجاجات مغربية وصحراوية بسبب تضمينه سواحل الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليزاريو.

وأكدت جبهة البوليزاريو التي تناهض الوجود المغربي بالصحراء الغربية أن تصديق الاتحاد الأوروبي بايعاز من فرنسا واسبانيا على اتفاق الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب يشكل «خطأ بالغ الخطورة» و«اقرارا باللصوصية الدولية» و«سلبا» للثروات الطبيعية الصحراوية.

وتقول جبهة البوليزاريو ان القانون الدولي الذي يضع مناطق الصحراء الغربية في اطار مناطق متنازع عليها لا يسمح لاي طرف دولي توقيع اتفاقيات مع أي من اطراف النزاع حول استغلال ثروات هذه المناطق.

وقال محمد سيداتي المكلف بالعلاقات مع اوروبا أنه «انقيادا منها لنزعاتها الاستعمارية وسعيا منها للابقاء على الوضع الاستعماري بالصحراء الغربية جرت كل من فرنسا واسبانيا بلدان الاتحاد الأوروبي في مغامرتها الجنونية» مضيفا أن هذا الحدث يشكل «صفحة سوداء في تاريخ الاتحاد الأوروبي».

وأعلنت السويد رسميا رفضها للاتفاق بسبب ما وصفته وكالة الانباء الجزائرية بالاحتلال غير الشرعي للصحراء الغربية من قبل المغرب و عدم استفادة الشعب الصحراوي من هذا الاتفاق.

واعربت مصادر مغربية عن تحفظات شديدة على تعديلات ادخلها الاتحاد الاوروبي على الاتفاقية التي تحتاج لتصبح سارية المفعول الى مصادقة البرلمان المغرب.

وادخل البرلمان الاوروبي ارضاء لاطراف اوروبية مؤيدة لجبهة البوليزاريو 13 تعديلا على الصيغة الأولية قبل أن يصادق على الاتفاقية الاسبوع الماضي.

وتعتزم العديد من الجمعيات المغربية المهتمة بالملف القيام بوقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان في الرباط للمطالبة بتدخل «ممثلي الأمة» لحماية الحقوق المغربية.

ووصف عبد الرحمن اليزيدي الكاتب العام للنقابة الوطنية لضباط وبحارة الصيد بأعالي البحار التعديلات التي صادق عليها الاتحاد الأوروبي، بشروط «الخزيرات الجديدة»، اشارة الى اتفاقية الخزيرات بين المغرب وكل من اسبانيا وفرنسا وتم بموجبها وضع المغرب تحت الحماية لاكثر من 43 عاما.

واشار اليزيدي الى نص الاتفاقية على «الزامية تخصيص المغرب لجزء من المقابل المادي لفائدة سكان المناطق الجنوبية» وهو أمر اعتبره اليزيدي»انتقاصا أوروبيا من السيادة المغربية». وفي التعديل الثالث يصر الأوروبيون على أن الاتفاقية يجب أن تنطبق »في جميع مراحلها مع القانون الدولي» وهو أمر يفتح الباب، حسب احد المهتمين بالملف، أمام اللوبي المساند لجبهة لبوليزاريو في أجهزة الاتحاد الأوروبي للتدخل من أجل عرقلة سريان الاتفاقية في أية مرحلة. كما أن التعديل السادس ينص على أنه «اذا ظهرت عناصر جديدة تثبت أن تطبيق الاتفاقية يتنافى مع مقتضيات القانون الدولي، فللاتحاد الحق في تعليقها».

واعتبر اليزيدي هذه التعديلات بأنها مذلة للمغرب، وتساءل : كيف يعقل أن يستمر النقاش حول الاتفاقية داخل أروقة الاتحاد الأوروبي تسعة أشهر بالرغم من أن مصلحة الأوروبيين من الاتفاقية أكثر من المغرب، بينما الحكومة المغربية لم تكلف نفسها عناء فتح نقاش عمومي حول تداعيات الاتفاقية؟ كما يتساءل: هل ستخضع الحكومة للتعديلات التي أدخلها الطرف الأوروبي على الاتفاقية أم أن المغرب سيتمسك بالصيغة الأولية؟

وحسب صحيفة «التجديد» لسان حزب العدالة والتنمية الاصولي المعتدل فان المغاربة المؤيدين للاتفاقية بصيغتها الحالية يعتقدون «أن المغرب حقق مكسبا سياسيا» ما دام الاوروبيون وقعوا اتفاقا مع المغرب متضمنا سواحل الصحراء الغربية. كما يعتقد البعض أن معالجة ملف الصيد بالطريقة التي عولج بها، يمكن أن يحل أزمة التنقيب عن النفط في السواحل المغربية، الذي كان بدوره مجال خلاف أوروبي دفع شركة «كي ما جي» الى تجميد نشاطها في المنطقة بسبب ضغوط نرويجية. وتملك الشركة الأمريكية ـ النرويجية، وشركة توتال الفرنسية، رخص التنقيب عن النفط على المحيط الأطلسي.

منظمة العفو الدولية تتحدث عن مئات السجناء السياسيين في المغرب العربي

■ لندن ـ اف ب: اعلنت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي حول حقوق الانسان الذي نشر امس الثلاثاء ان مئات السجناء السياسيين لا يزالون قيد الاعتقال في المغرب العربي حيث ما زالت دول هذه المنطقة تقمع حرية التعبير، على حد قولها.

واشار التقرير الى انه في تونس «ظل مئات من السجناء السياسيين وبعضهم من سجناء الرأي في السجون وما زال كثير منهم محتجزين منذ ما يزيد على عشر سنوات».

كما حكم في 2005 على «عشرات الاشخاص بالسجن لمدد طويلة بعد محاكمات جائرة بتهم ذات صلة بانشطة الارهاب».

وفي ليبيا، قال التقرير «يعتقد ان كثيرا من السجناء السياسيين ومن بينهم سجناء رأي كانوا (2005) لا يزالون رهن الاحتجاز وما زال الغموض يكتنف مصير المشتبه في معارضتهم للحكومة». واشار خصوصا الى فتحي الجهمي الذي «قبض عليه في اذار/مارس 2004 بعد ان انتقد الزعيم الليبي معمر القذافي ودعا الى الاصلاح السياسي خلال مقابلات في وسائل اعلامية دولية».

وفي العيون، كبرى مدن الصحراء الغربية التي ضمها المغرب في 1975، اشار التقرير الى ان «عشرات ممن احتجزوا زعموا انهم تعرضوا في الحجز للتعذيب او سوء المعاملة سواء لارغامهم على توقيع اعترافات او لترهيبهم لكي لا يشاركوا في مزيد من الاحتجاجات او لمعاقبتهم على موقفهم المؤيد لاستقلال» الصحراء الغربية.

كما اتهم التقرير المغرب بـ«انتهاك حقوق الانسان في اطار (الحرب على الارهاب)». ونقلت منظمة العفو الدولية في تقريرها عن مصادر رسمية قولها ان اكثر من ثلاثة الاف شخص اعتقلوا منذ اعتداءات الدار البيضاء في 16 ايار/مايو 2003.

وفي الجزائر، قال التقرير «استمر ورود انباء تفيد باستخدام التعذيب ولا سيما في حالات المشتبه فيهم ممن يتهمون بالانتماء الى جماعة ارهابية». ونددت منظمة العفو الدولية ايضا بـ«تقييد حرية التعبير» خصوصا الصحافة في المغرب.

ففي الجزائر «تعرض بعض الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني ومن ينتقدون الحكومة للمضايقة والترهيب كما كانو عرضة لخطر السجن. واستمرت الضغوط الشديدة التي تمارس على الصحافيين وحكم على زهاء 18 صحفيا بالسجن بتهمة السب والقذف».واشار البيان الى حالة محمد بن شيكو، رئيس التحرير السابق لصحيفة «لوماتان» المسجون منذ 2004.

وفي ما يتعلق بتونس، تحدث التقرير عن «رقابة عامة» على وسائل الاعلام.

وفي المغرب، قال التقرير «وردت انباء تفيد باستمرار القيود على حرية التعبير لا سيما في ما يخص القضايا ذات الصلة بالنظام الملكي ونزاع الصحراء الغربية».

كما تحدث عن قمع حرية التعبير وتشكيل الجمعيات في ليبيا.

ونددت منظمة العفو الدولية من جهة اخرى بـ«استمرار الرق الممنوع رسميا منذ العام 1981». وقال البيان «اولئك الذين يندون بالرق يستمرون بالمضايقات».

كما نددت المنظمة بعمليات المصالحة في المغرب والجزائر حيث بقي مرتكبو الجرائم «بدون عقاب».

وقال التقرير ان هيئة الانصاف والمصالحة في المغرب «التي لم يسبق لها مثيل في المغرب هي اول لجنة لاقرار الحقيقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لم تقدم في تقريرها النهائي اقتراحات لمحاسبة الاشخاص الذين يشتبه بارتكابهم للانتهاكات وظل الافلات من العقاب على الجرائم التي وقعت في الماضي من بين بواعث القلق الشديد».

وفي الجزائر، اعتبرت المنظمة ان الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية الذي اقر في استفتاء في ايلول/سبتمبر الماضي «مثير للجدل».

واضافت ان «الافلات من العقاب ما زال العقبة الرئيسية امام معالجة جروح الماضي كما انه لم يتم التحقيق في حالات تشريد الاف الاشخاص بالاضافة الى عمليات الخطف والاخفاء والتعذيب الذي تقوم به قوات الامن والميليشيات المسلحة».

واشار التقرير الى ان «مستوى العنف قد تقلص الى السنوات الماضية ولكن قتل مئات الاشخاص بينهم عشرات المدنيين» في الجزائر.

النفط يغذي انتعاش الجزائر لكن الغضب يتنامى مع استمرار معدل البطالة المرتفع ونقص المساكن

■ الجزائر ـ رويترز: الاقتصاد الجزائري ينتعش ويجري التخطيط لمشروعات تنمية بمليارات الدولارات وايرادات صادرات النفط والغاز ترتفع، لكن العديد من الجزائريين مستاؤون من ظروف المعيشة في البلاد.

يقول ناصر جابي الاكاديمي والمحلل السياسي «الاقتصاد الكلي في وضع رائع. لكن الاقتصاد الجزئي مازال متخلفا عن الركب». ويضيف «المشكلات الاجتماعية واقع... لدينا بالفعل مؤشرات اقتصادية قوية... لكن لدينا كذلك معدلات بطالة مرتفعة خاصة بين الشباب. لدينا أزمة اسكان حادة ومشكلات مياه وتعليم وغيرها».

ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الجزائري 5,8 بالمئة هذا العام وثمانية بالمئة في عام 2008. ومن المرجح أن تتجاوز ايرادات الطاقة في هذا البلد العضو في أوبك مستوى 50 مليار دولار ارتفاعا من 45,6 مليار في عام 2005.

وهناك المزيد من البيانات المثيرة للاعجاب. فمن المتوقع ان يتراجع الدين الخارجي المقدر بنحو 15,5 مليار دولار الى خمسة مليارات بحلول نهاية عام 2006، وتقدر الاحتياطيات بالعملة الاجنبية بنحو 63 مليار دولار. وبدأت الحكومة العام الماضي خطة خمسية للتنمية الاقتصادية تبلغ قيمتها 80 مليار دولار لاعادة الأمل لسكان البلاد البالغ عددهم 33 مليون نسمة. لكن الامل غير متوافر.

وقال جابي «هناك استياء. هناك غضب. اعمال الشغب تندلع يوميا في مختلف ارجاء البلاد. الشبان يريدون فرص عمل ومساكن ومستقبلا محترما. المشكلة هي ان قطاع النفط لا يوفر فرص عمل كثيرة».

ويقول المسؤولون ان معدل البطالة بلغ 15,3 بالمئة في عام 2005 انخفاضا من 17,7 بالمئة في عام 2004 و23,7 بالمئة في عام 2003. وقال وزير العمل الطيب لوح في الفترة الاخيرة ان معدل البطالة سيكون أقل من عشرة بالمئة في عام 2009.

لكن المحللين المستقلين يقولون ان عدد العاطلين أعلى بكثير مما تورده البيانات الرسمية، وتقدر شركة ايكوتكنيك الاستشارية الخاصة معدل البطالة بنحو 24 بالمئة.

وقال محمود وهو مهندس لا يجد عملا منذ 1999 «ارسلت عشرات البيانات الشخصية لشركات خاصة وحكومية 70 بالمئة منها لم يرد و30 بالمئة قالوا انني لا تنطبق على معايير الوظيفة». واضاف المهندس الذي رفض اعطاء اسمه كاملا وهو غاضب في منطقة مزدحمة باحدى الضواحي الشرقية للجزائر العاصمة «ماذا أفعل. ربما أبيع السجائر في الشوارع».

وتتكرر معاناة محمود مع الكثيرين من سكان الجزائر ثاني أكبر بلد في افريقيا مما يشكل تحديا طارئا وحساسا.

وتوفير فرص عمل وتحسين الاسكان والرعاية الصحية والتعليم من العناصر الاساسية لتحقيق استقرار المجتمع الذي عانى من نحو عشر سنوات من الصراع في التسعينات. وكلف أحد أعنف صراعات افريقيا بين قوات الامن والجماعات الاسلامية المسلحة البلاد حياة نحو 200 الف من ابنائها وتسبب في أضرار قدرت قيمتها بنحو 20 مليار دولار.

واسهم الغضب من الحكومة والافتقار لفرص العمل والخدمات الاساسية في حشد الدعم للجماعات الاسلامية.

وقال سليمان حميش الصحافي المختص بالصراعات الاجتماعية ان هناك مخاطر من أن تؤدي حالة السلم بعد انتهاء الصراع الى اشعال الغضب بشأن المشكلات الاجتماعية.

واضاف حميش في حديث لرويترز «أثناء سنوات الارهاب كان اهتمام الجزائريين منصبا على القضايا الامنية. الان عاد السلام وتصاعدت المطالب الاجتماعية وستظل تتصدر الاولويات».

ومازالت الجزائر تجاهد لتحقيق الاصلاح بعد عقود من التخطيط المركزي، لكن الفساد والبيروقراطية والافتقار للشفافية من العوامل التي تعوق جذب الاستثمارات الاجنبية والمعرفة المطلوبة بشدة.

وقال حميش ان الكثيرين يتشككون في الاصلاحات في بلد ظلت الدولة تهيمن فيه على اقتصادها حتى أوائل التسعينات. ورفع حظر على التجارة الخارجية مع القطاع الخاص عام 1991 لكن سنوات الصراع حالت دون تحقق هذا التحرر.

وأضاف حميش «فقد مئات الالوف عملهم خلال العقد الماضي عندما اضطرت الشركات الحكومية لاغلاق ابوابها اذ لم تتمكن من تحقيق نمو لكن لم يأت شيء بعد ليحل محل ما فقد».

وتابع «في ظل الاقتصاد القائم على المنهج السوفييتي كان الاستقرار مضمونا. ولم يعد هذا هو الحال اليوم. الجزائريون خائفون».

وقال حميش ان الاستياء تغذى كذلك بسلسلة من الفضائح المالية «التي أظهرت أن ايرادات النفط تزيد الاغنياء غنى وتزيد الفقراء فقرا».

ويمثل النفط والغاز نحو 97 بالمئة من ايرادات الصادرات. ويقدر انتاج الجزائر من النفط بنحو 1,4 مليون برميل يوميا وهناك خطط لزيادته الى مليوني برميل يوميا بحلول عام 2010. لكن خارج قطاع النفط والغاز فان صادرات الجزائر هامشية لم تتجاوز 600 مليون دولار في عام 2005.

وقال حميش «من الواضح أننا يجب أن نهنئ النفط وليس الحكومة على انتعاش الاقتصاد... لان أغلب شركاتنا لا تقدر على منافسة الشركات الاجنبية وبعضها لا يقدر حتى على دفع الاجور للعاملين. الحكومة لم تنجح في تحسين الوضع».

رئيس الوزراء التركي يواصل زيارته الى الجزائر

■ الجزائر ـ اف ب: واصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان امس الثلاثاء زيارته التي تستغرق يومين الى الجزائر وسيستقبله خلالها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وافادت وكالة الانباء الجزائرية ان اردوغان شارك امس الاثنين مع وزير المساهمة وترقية الاستثمارات عبد الحميد طمار في منتدى لرجال اعمال جزائريين واتراك.

وتحدث اردوغان الذي كان رافقه وفد بنحو مئة رجل اعمال ومستثمر تركي خلال المنتدى عن «ضرورة تكثيف تبادل زيارات المسؤولين الكبار» بين البلدين.

من جهته اعرب طمار عن الامل في مشاركة المستثمرين الاتراك في الجزائر «سواء كان عبر استثمارات مباشرة او عبر عمليات خصخصة المؤسسات» التي انطلقت في الجزائر.

وكان اردوغان وصل مساء الاثنين الى الجزائر واجرى محادثات مع رئيس المجلس الشعبي الوطني عمار سعيداني حول العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين والعلاقات بين البرلمانين الجزائري والتركي.

واجرى اردوغان محادثات مطولة مع رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح.

وقال السفير التركي في الجزائر اركمند احمد انك في حديث مع صحيفة «الوطن» الجزائرية السبت ان رئيس الوزراء التركي سيوقع «معاهدة صداقة وتعاون» بين بلاده والجزائر.

وكان الرئيس الجزائري قام في شباط/فبراير 2005 بزيارة دولة لتركيا استمرت ثلاثة ايام اجرى خلالها محادثات مع نظيره التركي احمد نجدت سيزر واردوغان. وبلغت الاستثمارات التركية المباشرة في الجزائر خلال السنوات الخمس الماضية نحو 600 مليون دولار.

.. وتندد باعمال الشرطة ضد مسلمين في فرنسا

■ باريس ـ يو بي أي: نددت منظمة العفو الدولية امس الثلاثاء في تقريرها السنوي بعدم معاقبة الشرطة الفرنسية على استمرار استخدامها العنف والعنصرية حيال أشخاص يتبعون الديانة الاسلامية، وتخوفت من الأجراءات الجديدة لمحاربة الأرهاب التي لحظها قانون أقر في كانون الأول/ديسمبر.

وقالت رئيسة فرع المنظمة في فرنسا جنفياف سيفران ان «سوء المعاملة والقتل العنصري على يد الشرطة منذ عشر سنوات ليست حالات معزولة, والمرتكبون لم يقدموا الى القضاء من أجل محاسبتهم».

وأضافت ان «عنصرية الشرطة وبقية موظفي الدولة تستهدف أشخاص من الديانة الاسلامية أو ينتمون الى أقلية عرقية في غالبيتهم الكبرى من المغرب العربي وأفريقيا».

وعن قانون الأرهاب الجديد الذي أقر في أواخر السنة الماضية قالت سيفران ان هذا القانون «يسمح بفترة اعتقال طويلة وسرية ومن دون أن تكون هناك ضمانات ضد التعذيب وسوء المعاملة وهذا ما يعزز افلات عناصر حفظ الأمن من العقاب».

وانتقدت المنظمة الأجراءات والقوانين التي تحد من حق اللجوء في فرنسا. كما انتقدت لائحة الدول الـ18 الآمنة التي وضعتها فرنسا ومنها دول لا تحترم حقوق الانسان وهي غانا وتنزانيا وألبانيا وجيورجيا.

محكمة تثبّت احكاما قضائية بحق افراد «مجموعة الدار البيضاء»

السلطات المغربية تؤكد تنفيذ 237 سجينا اسلاميا اضرابا عن الطعام

■ الرباط ـ مراكش ـ «القدس العربي» ـ اف ب: اكد مدير ادارة السجون المغربية محمد عبد النبوي الاثنين للمرة الاولى ان حوالي 240 سجينا اسلاميا ينفذون اضرابا عن الطعام.

وقال عبد النبوي لوكالة فرانس برس «يوجد حاليا حوالي 237 سجينا اسلاميا ينفذون اضرابا عن الطعام في السجون المغربية. وهذا الرقم غير ثابت لأن البعض يوقفون الاضراب فيما ينضم آخرون الى الحركة».

ويشارك عبد النبوي في مؤتمر يجمع مسؤولين عن السجون في 12 دولة عربية مخصص للاصلاحات من اجل «تعزيز احترام المعايير الدولية لحقوق الانسان في السجون».

وقال رئيس جمعية «النصير» للتضامن مع المعتقلين الاسلاميين عبد الرحيم مهتاد في 16 ايار/مايو ان الاضراب المفتوح بدأ في الثاني من ايار/مايو، وان الحالة الصحية لبعض المضربين «تتفاقم».

وقال عبد النبوي «انهم يسعون بهذا التحرك الى الحصول على اعادة محاكمة بهدف الافراج عنهم، الا اننا نقول لهم بانه اذا كان الاضراب عن الطعام اسلوب عمل، فلا يجب ان يؤثر على صحة السجين».

واشار مدير ادارة السجون المغربية الى ان 700 الى 800 اسلامي لا يزالون معتقلين بعد ان افاد 308 اسلاميين من عفو ملكي.

وتقول منظمة العفو الدولية ان ثلاثة الاف مشتبه بهم اوقفوا بعد اعتداءات الدار البيضاء في 16 ايار/مايو 2003، وان نصفهم لوحقوا جنائيا.

وقال عبد النبوي ان «الافراج عنهم يتجاوز صلاحياتنا كادارة سجون. يمكن لبعضهم ان يتقدم باستئناف امام القضاء، ويمكن للبعض ان يفيد في المستقبل من عفو ملكي او من حرية مشروطة».

وبدأ الاضراب في قنيطرة والدار البيضاء ثم امتد الى اكادير (جنوب) والجديدة (غرب) ومكناس (وسط)، بحسب ما تفيد جمعية «النصير».

وجاء في بيان صادر عن المضربين عن الطعام في القنيطرة «نبدأ هذا الاضراب من اجل التشديد على براءتنا ورفع الظلم الذي نعاني منه».

ودعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان (مستقلة) السلطات المغربية «الى فتح حوار مع المضربين لتفادي انعكاسات الاضراب الخطيرة على صحتهم».

وطلبت الجمعية من السلطات «الافراج عنهم او مراجعة محاكمتهم التي كانت غير منصفة».

من جهة اخرى قررت محكمة مغربية من الدرجة الثانية بمدينة سلا (الرباط) تأييد الأحكام الصادرة ابتدائيا في حق أفراد ما يعرف بـ«مجموعة الدار البيضاء» المتابعين في اطار قانون مكافحة الارهاب والتي تراوحت ما بين ثلاثة أشهر و15 سنة سجنا نافذا.

وأيدت محكمة الاستئناف بسلا الحكم الابتدائي القاضي ب15 سنة سجنا نافذا في حق كل من هشام الدرباني وصلاح الدين أدبيش فيما قضت بادانة كل من خالد الحنصاري ويوسف سومير وعادل بوتزاط بـ12 سنة سجنا نافذا.

وأدانت بعشر سنوات سجنا نافذا كلا من محمد نزيه والمختار الغناي والحسين أدلحاج وبوشتة بوفلجة ومحمد باحسي وطارق قسمان وسعيد القاسمي ومحمد راجي وجواد حبيبي.

وقضت المحكمة على التوالي بثماني سنوات وست سنوات سجنا نافذا في حق كل من عبد العزيز سعدان وجواد سمير وبخمس سنوات سجنا نافذا في حق كل من عادل تمراوي وعبد الوهاب الخضري.

كما أيدت هيئة المحكمة الحكم الابتدائي القاضي بسنتين حبسا نافذا في حق 11 متهما وسنة واحدة حبسا نافذا في حق 12 متهما وبثلاثة أشهر حبسا نافذا في حق متهم واحد فيما برأت أربعة عناصر.

وتوبع أفراد المجموعة بتهم »تكوين عصابة اجرامية وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام والمشاركة في القتل العمد وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق وتزوير وثائق ادارية واستعمالها».

الحكومة الايطالية الجديدة تعلن انها ستخفف من قوانين الهجرة

مهاجرون افارقة في نواذيبو بموريتانيا حيث توقفت رحلتهم التي كان من المفترض ان تنتهي بـ«الجنة الاوروبية»

■ روما ـ رويترز: اعلنت حكومة ايطاليا الجديدة التي تنتمي لتيار يسار الوسط الاثنين خططا لتخفيف سياسة الهجرة في الوقت الذي استعد فيه مجلس النواب للتصويت على فترة ولاية رئيس الوزراء الجديد رومانو برودي.

وقال وزير العمل الايطالي انه يبحث عن سبل لمنح تصاريح اقامة مؤقتة قريبا لحشود من المهاجرين غير المشروعين في ايطاليا في اطار تحول شامل في السياسة يرى معارضون انه قد يؤدي الى «غزو» من المهاجرين.

وقال الوزير باولو فيريرو لرويترز خلال مقابلة «من المستحيل تقريبا دخول ايطاليا بشكل مشروع في ظل القانون الحالي».

واضاف «النقطة تكمن في ان المهاجر الذي يبلغ السلطات عن وضعه غير المشروع في العمل سيمنح تصريحا مؤقتا بالاقامة».

وذكر فيريرو ان هذه السياسة ستساعد على ملء خزائن الدولة من خلال تحصيل ضرائب على اجور كانت تدفع سرا في السابق. ويتجاوز العجز في ايطاليا النسبة التي حددها الاتحاد الاوروبي وعليها ثالث اكبر ديون في العالم. وبرنامج الهجرة هو جزء من تعهد اشمل من الحكومة الجديدة بوضع حد للتغييرات التي ادخلتها حكومة يمين الوسط السابقة والتي شملت فرض سياسة مشددة على الحدود اعتمدت على مراكز الاحتجاز والطرد السريع للمهاجرين وهو ما قوبل بانتقادات من جماعات حقوق الانسان.

ووصل نحو 800 مهاجر على امتداد يوم الاثنين الى جزيرة لامبدوسا في اقصى جنوب ايطاليا والتي تقع على بعد 182 كيلومترا قبالة الساحل التونسي.

واخبر جيامباولو لاندي دي تشايفينا من حزب التحالف الوطني من تيار يمين الوسط وسائل الاعلام المحلية «نشهد اسقاطا مقلقا للحدود في الايام الاولى لحكومة برودي والنمو المتزايد في عدد الاجانب غير المشروعين الذين يجوبون البلاد بحرية».

كما اثار فيريرو غضب قادة يمين الوسط عندما قال انه يريد تحويل الموارد عن مراكز احتجاز المهاجرين التي تستغل الى حد بعيد في اجراءات ترحيل المهاجرين. لكنه لم يصل الى حد الدعوة لاغلاقها على النقيض من الكثيرين في يسار الوسط.

وزير: المرشدات لن يؤمن الصلاة في المغرب

■ الرباط ـ اف ب: اكد وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية المغربي احمد توفيق الاثنين ان النساء لن يؤمن الصلاة في المغرب ردا على انتقادات بشأن تعيين خمسين مرشدة في المساجد مطلع ايار/مايو.

وقال الوزير خلال مؤتمر صحافي ان «المرشدات لن يقمن لا اليوم ولا غدا ولا في المستقبل بدور الائمة لان هذه المهمة تنحصر بالرجال». ويأتي هذا التوضيح بعد تعيين خمسين مرشدة مغربية شابة مطلع الشهر. وبعد ذلك باسبوعين، بدأت ستين مرشدة اخرى فترة تدريبية تستمر سنة.

ووجهت انتقادات للمغرب في العالم الاسلامي لا سيما من امام الازهر الشيخ محمد سيد طنطاوي لاعتراضه على ان تؤم نساء الصلاة.

وقال الوزير المغربي ان مهمة الائمة والمرشدات تلتقي في جوانب اعطاء الدروس الدينية والاجابة على اسئلة الرجال والنساء وتوعيتهم بامور الشريعة والحفاظ على الهوية الدينية، «اما امامة الصلوات الخمس اليومية وبينها صلاة الجمعة فتبقى محصورة بالائمة. لا يوجد ولن يكون هناك ائمة نساء في هذا البلد».

ويوجد في المغرب 42 الف مسجد يقصدها يوم الجمعة حوالي اربعة ملايين مصل يشكلون 13% من السكان. ويشرف على هذه المساجد نحو اربعين الفا من الائمة والموظفين التابعين لوزارة الاوقاف.

ندوة بمراكش حول «حدود حرية التعبير»

مراكش ـ «القدس العربي»

من عبد الغني بلوط:

تحولت ندوة «حدود حرية التعبير» التي نظمت بمراكش الى ما يشبه الجلسة الحميمة بين منتسبي الصحافة في المدينة وعدد من الوجوه الشابة التي اغنت النقاش وأضافت اليه هموما واقتراحات وتطلعات أخرى. وشعر البعض أن تلك السويعات التي جلس فيها بالمسرح الملكي أخيرا لم تكن كافية لاشباع نهمهم المعرفي بالنظر الى جودة المداخلات والتعقيبات ،واتفق الجميع على ضرورة عقد لقاءات أخرى تكون أكثر خصوصية لمناقشة «حرية التعبير» ومواضيع أخرى متعلقة بالصحافة المغربية.

ودخل الجامعي والصحافي نور الدين ايمان في موضوع حرية التعبير من بابه التاريخي والاصطلاحي، وقال انه «لا يمكن ايجاد صيغة موحدة لمفهوم الحرية بسبب الاختلافات في الحضارات والثقافات في العالم»، مضيفا أنه اذا رجعنا الى معنى الكلمة من الناحية الاصطلاحية سنجد أن انتصار فلسفة الأنوار على الكهنوت الكنسي كان من الطبيعي أن تشكل فلسفة حرية التعبير ضمن منظومة حقوق الانسان التي أصلت فيما بعد أهم مقومات الأساسية لتأمين الحريات الفردية وحصر الفكر الكهنوتي داخل أسوار الكنيسة، وأصبحت حرية التعبير أهم مكونات الارث التنويري الذي يشكل بالنسبة للغرب فاصلا تاريخيا ما قبل الحداثة وما بعدها وأضاف اما «الاسلام فقد حدد منظومة متكاملة للحرية ضمنها حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والعمل وغيرها (..) غير انه جعلها ضمن الحدود التي لا يؤذى فيها أحد ولا يؤذي فيه حتى نفسه كتحريم سلوكيات وأشربة وأطعمة وغيرها».

الأديب الصحافي عبد اللطيف سندباد اختار التكلم عن حرية التعبير في سياقها المغربي الاعلامي، مشيرا الى أن بناء أي مجتمع ديمقراطي، وتحقيق الحد الأقصى من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، يكمن في تأمين قطاع وسائل الاعلام من حرية التعبير بالقدر الذي يسمح لها من تدفق المعلومات لأوسع الشرائح الاجتماعية بحرية، حيث المعلومات تشكل القوة وسلطة العصر، واذا كان لدولة ما أن تتمتع بالتفوق السياسي والاقتصادي الذي تمكنها سيادة القانون من احرازها، فمن الضروري أن تبقى مؤسساتها القوية مفتوحة أمام مراقبة الشعب الدقيقة لها، غير أن توطيد حرية التعبير والرأي والحقوق المتفرعة عنها تحمّل الصحافيين مسؤولية خاصة يمارسونها باسم القراء، فهم اذن الحراس اليقظون لمصالح العامة المشروعة، ويتعين عليهم أن يبرهنوا على الانصاف والدقة والنزاهة وحس المسؤولية وعلى الاستقلال والحشمة.

وقال ان قطاع الاعلام والاتصال يحتل ضمن السياق العام مكانة محورية تتميز بخاصيات من أهمها تحولات عميقة لقطاع الاعلام في ضوء توسعه الكمي واصلاحه المتعدد الأبعاد وتفاعلاته الداخلية والخارجية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي مما نتج عنه رهانات كبرى يمكن تلمس جزءاً منها من خلال ما أشار كل من التقرير الذي أعدته النقابة الوطنية للصحافة المغربية احياء لليوم العالمي للصحافة الذي يصادف الثالث من ايار/مايو كل سنة والذي يغطي الفترة ما بين 2004 و2006 و«التقرير السنوي حول الصحافة المكتوبة والاعلام السمعي البصري العمومي» الصادر عن وزارة الاتصال والذي أوضح أن المشهد الاعلامي المغربي بلغت عدد عناوينه الصحافية الصادرة حتى نهاية سنة 2005 نحو 438 عنوانا منها 280 باللغة العربية و151 باللغة الفرنسية و6 بالأمازيغية وعنوان باللغة الاسبانية، وشكلت الصحافة الخاصة الحيز الأكبر من مجموع عناوين الصحافة الوطنية وذلك بنحو 376 عنوانا بنسبة 85,93 مقابل 17 عنوانا ونسبة 4,65 في المئة للصحافة الحزبية، وأشار التقريران الى الانتشار المتزايد للصحافة الجهوية بما قدره 104 عنوانين 90 في المئة منها باللغة العربية.